



النشاط التجاري للتونسيين في مصر العثمانية

سليم رجب الحجازي

استاذ مشارك بقسم التاريخ جامعة عمر المختار

Tunisian commercial activity in Ottoman Egypt
Saleem Rajab Al-hijazi/ University of Omar Al-Mokhtar

<https://orcid.org/0009-0003-8989-4521>

saleemalhejazey@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2026/05/04 - تاريخ المراجعة: 2026/05/27 - تاريخ القبول: 2026/06/06 - تاريخ للنشر: 2026 /06/14

ملخص:

عرفت مصر خلال العهد العثماني استقرار عدد من الأسر التونسية التي اتخذت من النشاط التجاري مجالاً رئيساً لعملها، وأسهم وجودها في تنشيط جانب من الحركة الاقتصادية في البلاد. وتكشف الوثائق المصرية عن معطيات مهمة تساعد على تتبع طبيعة النشاط التجاري الذي مارسه هذه الأسر، وهو ما جعلها تمثل مصدراً أساسياً اعتمد عليه الباحث في دراسة هذا الموضوع. ومن خلال تحليل ما تضمنته تلك الوثائق من معلومات، يتبين أن التجار المنتمين إلى هذه الأسر أدوا دوراً ملحوظاً في حركة السوق المصرية، وامتد نشاطهم إلى مجالي الاستيراد والتصدير، بما يعكس حضورهم الفاعل في النشاط التجاري خلال تلك الفترة.

كلمات مفتاحية: التونسيون، البيوت التجارية، مصر.

Abstract:

During the Ottoman period, Egypt witnessed the settlement of a number of Tunisian families whose principal occupation was trade. Their presence contributed to stimulating various aspects of the country's economic activity. Egyptian archival documents provide valuable information that makes it possible to trace the nature and scope of the commercial activities undertaken by these families, making such records a primary source for this study. An analysis of the information contained in these documents indicates that merchants belonging to these families played a notable role in the Egyptian market. Their activities extended to both imports and exports, reflecting their active involvement in Egypt's commercial life during this period.

Key Words: The Tunisian, Commercial houses, Egypt.

تمهيد

لعب الموقع الجغرافي دورا مهما في تاريخ مصر على مر العصور فهي تقع عند ملتقى قارتي آسيا وأفريقيا يحدها من الشرق البحر الأحمر الذي يصلها بشبه الجزيرة العربية والهند والسودان وشرق أفريقيا ومن الشمال البحر المتوسط الذي يربطها بدول أوروبا وآسيا الصغرى وشمال أفريقيا ، حيث مكنها هذا الموقع من أن تكون مركزا لنشاط حضاري واقتصادي كبير بين قارات العالم ، وقد أسهم التباين المناخي بين الأقاليم المطلة على البحر الأحمر والمحيط الهندي من جهة، وبلدان حوض البحر المتوسط من جهة أخرى، في تعزيز حركة التبادل التجاري بين هذه المناطق، إذ ترتب على اختلاف البيئات وتنوع إنتاجها تزايد الطلب على السلع القادمة من شرق أفريقيا والهند واليمن، ولا سيما مع ندرتها في الأسواق الغربية وارتفاع قيمتها. وقد احتلت التوابل والبخور مكانة متقدمة بين السلع الأكثر طلباً، في حين جاءت سلع أخرى، كالحرير والبن والمنسوجات القطنية والمصنوعات الصينية، ضمن المنتجات المهمة المتداولة عبر هذه المسالك التجارية. وفي ظل حاجة المناطق الواقعة شمال البحر الأحمر وغربه إلى تلك السلع، اكتسبت مصر أهمية تجارية متزايدة بحكم اتصالها بالطرق البحرية المارة عبر البحر الأحمر، فأصبحت حلقة وصل رئيسة ضمن شبكة التجارة التي ربطت أسواق الشرق بمناطق البحر المتوسط.

وقد هيا الموقع الجغرافي لمصر، إلى جانب مكانتها الاقتصادية داخل الدولة العثمانية، ظروفًا ملائمة لاستقطاب جماعات مختلفة من التجار، كان من بينهم التونسيون والأتراك والشوام وغيرهم ممن ارتبطت مصالحهم بحركة البيع والشراء والتجارة بعيدة المدى. ومثلت القاهرة، باعتبارها واحدة من أبرز مدن الدولة العثمانية بعد إسطنبول، مركزاً مهماً لهذه الأنشطة، الأمر الذي شجع عددًا من التجار التونسيين على الإقامة فيها وممارسة أعمالهم التجارية من خلالها. وقد انعكس تداخل الطرق التجارية وتعدد الجماعات العاملة فيها على أسواق المدن الكبرى، التي اتسمت بالنشاط والتنوع وتعدد السلع ومصادرها. وتقدم كتابات الرحالة المعاصرين لتلك المرحلة شواهد مهمة على ازدهار المراكز التجارية في المنطقة؛ ومن ذلك ما أورده الرحالة دوناتي (Donati) ، الذي زار تونس سنة 1174هـ/1760م، إذ أشار في وصفه لها إلى مكانتها بوصفها مركزاً تجارياً مهماً¹.

كان التجار التونسيون على دراية بما تنتجه القاهرة، بوصفها إحدى كبريات مدن الدولة العثمانية، من فرص واسعة لممارسة النشاط التجاري وتحقيق النجاح فيه. وقد تعزز إدراكهم لأهمية السوق المصرية من خلال احتكاكهم المباشر بحركة التجارة المرتبطة بقافلة الحج، التي أتاحت لهم التعرف بصورة أوضح على حجم النشاط التجاري في مصر وتنوعه، وما يوفره من إمكانات للتجار الراغبين في توسيع نطاق

¹ Walz, Tarence, Trade Between Egypt and Britain, Al-sudan 1700 – 1820, Cairo , 1978, p.2.

أعمالهم¹ ، ومع مضي الوقت بدأ التجار يتمركزون في مناطق داخل القاهرة، فقد ساعد التقارب الديني واللغوي والثقافي بين التونسيين والمصريين على اندماج التجار التونسيين في المجتمع المحلي بالقاهرة، إذ لم تشكل لهم تجمعات سكنية منعزلة أو أحياء خاصة بهم، وإنما انخرطوا في الحياة الاجتماعية والاقتصادية للمدينة دون أن تحول بينهم وبين سكانها حواجز ثقافية واضحة. ومع تواصل قدوم التونسيين إلى مصر خلال القرن الثامن عشر، أخذ حضورهم التجاري يزداد بصورة ملحوظة في بعض أحياء القاهرة، ولا سيما حي الفحامين، حيث أسهم نشاطهم المتنامي في إحداث تغير في الطابع الاقتصادي للحي على حساب بعض صغار التجار والحرفيين، حتى غدا من المناطق التي ارتبطت بصورة واضحة بتجارة الطرابيش² ؛ ويبدو أن تنامي النشاط التجاري في حي الفحامين قد أسهم في تعزيز مكانته الاقتصادية بين أحياء القاهرة، إذ تشير المعطيات إلى تمتعه بحضور ملحوظ في تجارة الأقمشة، وهي مكانة يبدو أنها استمرت بدرجات متفاوتة حتى القرن التاسع عشر.³

وقد ساهمت قافلة التجار التونسيون في تدعيم هذه الجالية في منطقة خان الخليلي والأزهر ويرز خلال هذا الفترة شخصية الشاهيندر التجار من خلال عملهم في تجارة البن والتوابل وكان أحدهم من أسرة الشرايبي وغيرهم من التجار⁴ بالإضافة إلى حي الأزبكية ذلك الحي الذي ضم كبار التجار الأكثر ثراء وغنى في العائلات التونسية والتي شيدت لها قصورا ضخمة بعيدا عن صو عم ضوضاء المدينة في تلك الفترة⁵ وهكذا برزت برزت الأسر التونسية في القاهرة وداخل أحيائها. أحيائها ولعبوا دورا في نشاطها التجاري خلال القرن الثامن عشر إذ كانوا يتمركزون في المناطق الأكثر حيوية وإستراتيجية داخل القطر المصري ، ففي الإسكندرية سيطر التجار التونسيون على حركة التجارة وبدؤوا يعملون كوسطاء في نقل البضائع بين التجار ووكلائهم أو شركائهم إضافة إلى تهريب البضائع إلى أوروبا وهو أحد العوامل التي أسهمت بدور مهم في ازدياد نشاط العائلات التونسية عموما كذلك ظهر دور البيوتات التجارية التونسية المتميزة في بقية المدن فمثلاً تمركزوا في رشيد وهي من أهم المدن المصرية في الشمال حيث تمتعت هذه البيوتات بعلاقات تجارية قوية مع اسطنبول والمغرب العربي والموانئ الأوربية من أجل ذلك فقد شهدت رشيد تواجداً تونسياً كبيراً؛ ففي مقابل رشيد على النيل شيد التجار قرية الجزيرة الخضراء ، وفي شمال مدينة

¹ القسمة العسكرية ، سجل 169 - مادة 142 بتاريخ 1174هـ/1760م ص 193.

² الصالحين النجمية ، س 532 0 623 بتاريخ 1194هـ/1784م. ص 100.

³ أحمد الشريبي، تاريخ التجارة المصرية في عصر الحرية الاقتصادية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1995م . ص52.

⁴ أندريه ريمون، القاهرة: تاريخ حاضرة، ترجمة لطيف فرج، دار الفكر، ط1، القاهرة، 1994م، ص 190.

⁵ عبد الرحمن الجبرتي، عجائب الآثار في التراجم والأخبار، ت: جمال الدين عبد العزيز، ط1، مكتبة مدبولي، ج2، ص 115.

رشيد قاموا بإنشاء حي كان يعرف بعزبة سيدي محمد أبو الريش¹ كما شهدت مدن أسيوط والفيوم ومنوف وغيرها من مدن مصر نشاطاً تجارياً واسعاً من خلال العلاقات القوية التي أقامها التجار الأقطار الخارجية حيث ساهم التونسيون في ازدياد النشاط التجاري مع دول غرب أفريقيا لاسيما في تجارة الرقيق والذهب التي كانت من أرباح وأغنى الصفقات التجارية ، فقد كانت أسواق القاهرة مركزاً لتجمع الرقيق السود من داخل أفريقيا وتوزيعه على المدن الكبرى في الشام والأناضول وقد كانت اسطنبول في حاجة دائمة لمزيد من الرقيق خاصة الإناث اللائي استخدمن للعمل في المنازل² وكان تاجر الرقيق السود في القاهرة ينتمي عادة لطائفة الجالابة.

والى جانب نشاطهم التجاري، تشير المعطيات إلى أن التجار التونسيين أسهموا، بصورة غير مباشرة، في حركة النقل البحري بين الموانئ المصرية وموانئ شرق البحر المتوسط. فقد اعتمد بعضهم على استئجار السفن الأوروبية لنقل بضائعهم، كما استُخدمت هذه السفن في شحن سلع تعود إلى تجار آخرين، وهو ما يمكن أن يعكس اتساع نطاق معاملاتهم وارتباط نشاطهم التجاري بشبكات النقل البحري القائمة آنذاك.³ وشملت هذه التعاملات عدداً من الموانئ المصرية والشامية، فضلاً عن موانئ إسطنبول وإزمير. وعلى نحو عام، تشير المعطيات إلى اتساع نطاق الشبكات التجارية التي ارتبط بها التجار التونسيون داخل مصر، إذ امتدت معاملاتهم عبر عدد من المسارات التي اتصلت بحركة التجارة المصرية آنذاك. كما تنوعت السلع المتداولة ضمن هذه الشبكات بين منتجات ذات منشأ شرقي وأخرى قادمة من الأسواق الغربية، وهو ما يعكس تعدد مجالات نشاطهم واتساع صلاتهم التجارية.

المبحث الأول: أسباب الهجرة التونسية إلى مصر

على الرغم من تعدد العوامل التي أسهمت في انتقال التونسيين إلى مصر خلال القرن الثامن عشر، فإن الوجود المغربي في مصر لم يكن ظاهرة مرتبطة بهذا القرن وحده، بل تشير الشواهد التاريخية إلى امتداده إلى فترات أسبق. غير أن القرن الثامن عشر شهد تزايداً ملحوظاً في حركة الوافدين من بلدان المغرب العربي إلى مصر، ومن بينهم التونسيون، ويبدو أن ذلك ارتبط بجملة من الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي شهدتها بلدان المغرب ومصر خلال تلك المرحلة. ويمكن إجمال أبرز العوامل التي يُحتمل أنها أسهمت في تنامي هذه الهجرات فيما يأتي:

أولاً : موقع مصر ونشاطها التجاري: شكّل الموقع الجغرافي لمصر أحد العوامل التي أسهمت في تعزيز أهميتها التجارية خلال العصر العثماني، إذ امتدت سواحلها على البحر المتوسط شمالاً والبحر الأحمر

¹ جليلة جمال القاضي وآخرون. رشيد: النشأة والازدهار. دار الآفاق العربية. القاهرة. 1999. ص ص 180 – 181.

² دي شايرول، دراسة في عادات وتقاليد سكان مصر المحدثين: وصف مصر. ترجمة زهير الشايب. ج1. مكتبة مدبولي. القاهرة. 1979.

³ القسم العسكرية. س 152. م 159. بتاريخ 1155هـ / 1742م -، ص 223.

شرقاً، فضلاً عن وقوعها في نطاق جغرافي يربط بين آسيا وأفريقيا وأوروبا. وقد أتاح لها هذا الموقع أن تؤدي دوراً مهماً في حركة التبادل التجاري بين مناطق مختلفة، ولا سيما بين أسواق البحر المتوسط من ناحية، ومناطق البحر الأحمر والمحيط الهندي وما وراءها من ناحية أخرى. كما أسهم اختلاف الظروف المناخية والإنتاجية بين هذه الأقاليم في تنوع السلع المتبادلة وارتفاع الطلب على بعض المنتجات الشرقية في الأسواق الغربية، خاصة تلك القادمة من شرق أفريقيا والهند واليمن ومناطق أخرى من آسيا. ومن أبرز هذه السلع البخور والتوابل، إلى جانب الحرير والبن والمنسوجات القطنية المنقوشة والخزفيات الصينية. وفي ضوء حاجة أسواق البحر المتوسط إلى عدد من هذه المنتجات، اكتسبت الطرق التجارية المرتبطة بمصر والبحر الأحمر أهمية واضحة ضمن حركة التجارة بين الشرق والغرب. ويبدو أن هذه المكانة التجارية كانت من بين العوامل التي شجعت بعض التجار التونسيين على التوجه إلى مصر والاستقرار فيها، لما كانت توفره أسواقها من فرص لممارسة النشاط التجاري وتوسيع نطاق معاملاتهم. وقد مثّلت القاهرة بصفة خاصة وجهة مهمة لهؤلاء التجار، نظراً إلى مكانتها بين المدن الكبرى في الدولة العثمانية وارتباطها بعدد من الطرق والمسالك التجارية التي جمعت بين تجارة البحر المتوسط والبحر الأحمر والأسواق الداخلية.

وتعكس أوصاف بعض الرحالة الذين زاروا القاهرة خلال القرن الثامن عشر جانباً من الحيوية التي اتسمت بها أسواق المدينة وأهميتها التجارية. ومن بين هذه الشهادات ما أورده الرحالة دونالي، الذي زار القاهرة في مطلع سنة 1174هـ/1760م، إذ قدّم وصفاً يشير إلى المكانة البارزة التي كانت تحتلها المدينة بوصفها مركزاً للتجارة في ذلك الوقت¹. وكان التجار التونسيون بصفة خاصة يدركون الفرص التي تنتظر التاجر الذي يمارس نشاطه في مدينة القاهرة التي تعتبر ثاني مدن الإمبراطورية العثمانية بعد إسطنبول. ومن العوامل الأخرى التي يبدو أنها يسّرت انتقال التونسيين إلى مصر وجود قدر من التقارب في البنى الاجتماعية والثقافية بين عدد من أقاليم الدولة العثمانية وبلدان المغرب، بما في ذلك المغرب الأقصى. وقد جعل هذا التقارب البيئة الاجتماعية التي واجهها الوافدون التونسيون في مصر أقل اختلافاً، في بعض جوانبها، عما اعتادوه في مجتمعاتهم الأصلية. وربما أسهم ذلك في تيسير تفاعلهم مع سكان القاهرة وانخراطهم تدريجياً في نسيجها الاجتماعي²، يمكن ربطها مباشرة بالفقرة السابقة مع الحفاظ على الأسلوب الأكاديمي وتجنب الجزم بأن كل مهاجر تونسي وجد أقارب أو حصل على السكن:

وقد أسهم وجود شبكات من الأقارب والمعارف من ذوي الخلفيات الاجتماعية والعادات المتقاربة في الحد من شعور الوافدين التونسيين بالغربة عند وصولهم إلى مصر، وساعدهم على التكيف مع البيئة

¹ Waiz Terence, Op., Cit, p 2.

² نيللي حنا. القاهرة في العصر العثماني، سيرة اسماعيل أبو طاقية شهبندر التجار. ترجمة رؤوف عباس. الدار المصرية اللبنانية. القاهرة. 1997. ص 66.

الجديدة. كما أن انتشار الزوايا المغربية أدى دورًا مساعدًا في هذا السياق، إذ وقّرت لبعض القادمين من بلاد المغرب، ومن بينهم التونسيون، أشكالًا من الإيواء والرعاية، الأمر الذي أسهم في تيسير المراحل الأولى من إقامتهم واندماجهم في المجتمع المحلي¹.

ثانيًا: الحج والتعليم :-

احتلت قوافل الحجيج مكانة مهمة في حركة انتقال حجاج بلاد المغرب نحو الحجاز، إذ ارتبطت الرحلة بأداء فريضة الحج، فضلًا عما كان يحمله كثير من الحجاج من شوق إلى زيارة الرسول الكريم ﷺ والتماس جواره، ولو لفترة محدودة، بالقرب من روضته الشريفة. وقد حرص التونسيون، بوصفهم مسلمين يغلب عليهم اتباع المذهب المالكي، على التوجه شرقًا لأداء هذه الفريضة عبر الطرق المتاحة لهم، سواء كانت برية أم بحرية، على الرغم مما كانت تكتنفه الرحلة من مشقة وطول في المسافة. كما واجه الحجاج عددًا من المخاطر أثناء سفرهم، من بينها نشاط القراصنة في بعض الطرق البحرية، إلى جانب ما قد يتعرضون له من اعتداءات العربان واضطراب الأمن على بعض المسالك البرية².

ومن هنا جاءت الأهمية بالنسبة لمصر حيث اعتبرت المحطة الرئيسية للمغاربة ذهابًا وإيابًا وعلى أثر العودة كان عدد من التونسيون يشاهدون الحركة المدنية في القاهرة فيبقى بعضها للتجارة أو الدراسة والتعليم وخاصة في الأزهر الشريف³ وقد تميزت العديد من العائلات التونسية التي عملت في مصر وجمعت بين العمل العلمي والعمل التجاري منها عائلة غراب الصفاقسية التي هاجرت إلى مصر في النصف الثاني من القرن السادس عشر وعائلة جميع وغيرها من العائلات التونسية⁴.

ثالثًا: الأوضاع السياسية والاقتصادية في بلدان المغرب العربي :-

شهدت بلدان المغرب العربي، خلال الفترة الممتدة من القرن السادس عشر إلى القرن الثامن عشر، جملة من الاضطرابات السياسية التي ارتبطت بعوامل داخلية وخارجية متعددة. فقد تعرضت بعض مناطق المغرب لهجمات إسبانية، بالتزامن مع استمرار التنافس والصراع على النفوذ بين رؤساء البحر الأتراك وبعض القوى والأمراء المحليين. وكثيرًا ما صاحب انتقال السلطة اتخاذ إجراءات ضد الخصوم والمنافسين السياسيين، تراوحت بين الإقصاء والنفي والإبعاد، في محاولة من الحكام لتثبيت نفوذهم وتعزيز سيطرتهم على الحكم. ويقدم ما حدث في تونس في عهد عثمان داي مثالًا على ذلك؛ إذ تذكر المصادر أنه، عقب

¹ سجلات محكمة الإسكندرية، سجل 35، ص 185، سنة 1643.

² ليلي الصباغ، الوجود المغربي في المشرق المتوسطي في العصر الحديث. المجلة التاريخية العربية، العدد 7، تونس. 1997. ص 30.

³ يونان لبيب رزق، العلاقات المصرية المغربية منذ مطلع العصور الحديثة حتى عام 1912م، الهيئة المصرية للكتاب. 1990. ص 138.

⁴ عبدالرحيم عبدالرحمن، المغاربة في مصر في العصر العثماني، مطبعة الاتحاد العام للشغل، تونس. 1980. ص 64.

وصوله إلى الحكم، اتخذ قراراً بنفي أهالي جربة المقيمين في تونس، على خلفية اتهامهم بالخضوع لأمر طرابلس وإظهار الولاء له¹، وقد دفعت هذه الظروف أعداداً كبيرة من الجربيين إلى الهجرة نحو مصر، حيث اتخذ كثير منهم من القاهرة موطناً للاستقرار، ولا سيما في منطقة طولون، واستمر حضورهم خلال القرن الثامن عشر من خلال اشتغال عدد منهم بالتجارة والعلم. وفي الوقت نفسه، شهد المغرب العربي مرحلة من الاضطراب السياسي عقب وفاة المولى إسماعيل، وبرزت مظاهر التفكك والصراع في فاس وغيرها من الحواضر، إلى جانب ظهور عدد من الحركات الانفصالية. كما كان لعبيد البخاري دور مؤثر في مجريات الصراع على الحكم من خلال تدخلهم في تنصيب السلاطين وعزلهم؛ إذ شهدت السنوات العشر التالية لوفاة المولى إسماعيل تنصيب اثني عشر سلطاناً، وكان من بينهم ابنه المولى عبد الله الذي تولى الحكم ست مرات.

وقد انعكست حالة الصراع السياسي والعسكري على فاس وغيرها من الحواضر المغاربية، بما فيها تونس والجزائر، التي تعرض بعضها لهجمات الجيوش والقوى المتنازعة. كما سعى الحكام والقوى التي تمكنت من الوصول إلى السلطة إلى توفير الموارد المالية اللازمة لدفع رواتب الجند والاستعداد للمواجهات العسكرية اللاحقة، وهو ما اقترن في بعض الفترات بمصادرة الأموال والممتلكات العامة والخاصة لتغطية تلك النفقات²، وإلى جانب الاضطرابات السياسية، تعرضت بلدان المغرب العربي خلال هذه الفترة لعدد من المجاعات والأزمات الاقتصادية التي أسهمت بدورها في زيادة حركة الانتقال والهجرة نحو مصر. ويقدم أحمد شلبي عبد الغني إشارة مهمة إلى حجم هذه التحركات؛ إذ سجل في سنة 1725م وصول أعداد كبيرة من المغاربة، ومن بينهم التونسيون، إلى مصر عن طريق ميناء الإسكندرية، وذكر في هذا السياق: "ورد إلى الإسكندرية غليون ملأ من غريب جت"³، ويمكن ربط وصول هذه السفينة بالأزمات والظروف الصعبة التي كانت تمر بها بلدان المغرب العربي آنذاك، ومع استمرار هذه الحركة، برزت مجموعة من العائلات التونسية التي اتخذت من المدن المصرية موطناً لها، وكان حضورها ملحوظاً بصفة خاصة في مدينتي الإسكندرية ورشيد. وقد اكتسبت بعض هذه البيوتات مكانة واضحة في الحياة الاقتصادية للمدينتين، واستمر نشاطها لفترات زمنية ممتدة. ومن بين أبرز هذه العائلات أبو النور، واللوبي، وجميع، ودويب، التي اضطلع أفراد منها بأدوار اقتصادية وتجارية مهمة، بما يعكس جانباً من حضور التجار التونسيين ونشاطهم في هذين المركزين التجاريين⁴.

¹ أبو عبد الله محمد بن أبي القاسم، المؤنس في اخبار أفريقية وتونس، دار نهضة تونس، 1350هـ، ص 182.

² أبو القاسم أحمد الزياني، الخبر عن أول دول الاشراف العلويين من أولاد مولانا الشريف بن علي، المطبعة الجمهورية، باريس. 1886. ص 27.

³ أحمد شلبي عبد الغني، اوضح الإشارات فيمن تولى في مصر من الوزراء والباشوات، تحقيق عبد الرحيم عبد الرحمن. مكتبة الخانجي. القاهرة. 1978. ص 475.

⁴ القسم العسكرية. س 131. ص 261، م 493. بتاريخ 1144هـ/1731م. ص 261.

رابعاً: الضغوط الإسبانية وأثرها على المغرب العربي :-

عقب سقوط غرناطة ونجاح الملكين إيزابيلا وفرديناند في توحيد إسبانيا، اتجهت السياسة الإسبانية نحو توسيع نشاطها العسكري في شواطئ المغرب العربي، من خلال السعي إلى إقامة مواضع نفوذ في شمال أفريقيا دون التوسع بصورة كبيرة نحو المناطق الداخلية. وارتبط هذا التوجه برغبة الإسبان في تأمين سواحلهم والحد من احتمالات تعرضها للهجمات القادمة من الضفة الجنوبية للبحر المتوسط. وقد زادت المخاوف الإسبانية مع تصاعد النشاط البحري الذي قاده خير الدين بربروس ورفاقه ضد السواحل الإسبانية، إلى جانب ما قدموه من مساندة للموريسكيين. وفي مواجهة ذلك، عملت إسبانيا على نقل جانب من الصراع إلى سواحل المغرب العربي، باعتبار أن تعزيز وجودها العسكري هناك يمكن أن يسهم في حماية شواطئها وتأمين طرق مواصلاتها البحرية في غرب البحر المتوسط¹؛ تعرضت تونس خلال هذه المرحلة لسلسلة من الحملات العسكرية الإسبانية التي كان لها أثر مباشر في أوضاع السكان، إذ دفعت أعداداً منهم إلى مغادرة مناطقهم هرباً من العمليات العسكرية وما رافقها من اضطرابات. ففي سنة 941هـ/1534م، تمكن خيرالدين بربروس من السيطرة على تونس وانتزاعها من أيدي الحفصيين، لتدخل بذلك تحت النفوذ العثماني. غير أن هذا الوضع لم يستمر طويلاً، إذ نجحت القوات الإسبانية في السنة التالية، 942هـ/1535م، وبمساندة الحفصيين، في الاستيلاء على تونس من جديد. وقد رافق دخول القوات الإسبانية أعمال نهب وقتل طالت أعداداً كبيرة من السكان، أعقبها عودة مولاي حسن الحفصي إلى الحكم في ظل السيادة الإسبانية، وهو ما أدخل تونس في مرحلة جديدة من الصراع على النفوذ بين القوى المتنافسة في المنطقة.² وهكذا تعرضت مدن شمال أفريقيا، من حين إلى آخر، للهجمات الإسبانية التي دفعت أعداداً من سكانها إلى التوجه شرقاً، ولا سيما نحو مصر التي ظلت بعيدة نسبياً عن نطاق هذه الهجمات، فضلاً عما تمتعت به من قدر من الاستقرار خلال تلك الفترة. ويلاحظ أن جانباً من هؤلاء الوافدين كان ينتمي إلى الفئات التجارية الوسطى التي سعت إلى المحافظة على أموالها ومصالحها الاقتصادية، وهو ما يفسر توافد عدد من التجار التونسيين إلى مصر واستقرار بعضهم في مدنها الساحلية³.

المبحث الثاني: أصول البيوت في مصر وتطورها

يقتضي تناول هذا الموضوع الوقوف أولاً عند أحد مفاهيمه الرئيسية، وهو مفهوم "البيت"، وجمعه بيوت أو بيوتات، والذي يُستخدم أحياناً بمعنى قريب من مفهوم العائلة، ولكن كيف نفرّق بين البيت والعائلة ككيان وبين الأسرة ؟ من كانوا أفراد البيت وكيف كانوا يتعاملون وعلى الصعيد المنهجي لدراسة العائلات، فقد

¹ صلاح العقاد، المغرب العربي في التاريخ الحديث والمعاصر، مكتبة الانجلومصرية، ط 6، 1993، ص 16.

² نيكولاي ايفانوف، الفتح العثماني للأقطار العربية: 1516/1570م، تعريب: يوسف عطاالله، دار الفارابي، بيروت، 1988. ص 177.

³ عبدالرحيم عبدالرحمن، المرجع السابق، ص 23.

فرق ((كونو)) بين أربعة أنماط من البيوت والعائلة على أساس عدد أفراد العائلة وهم غير المتزوجين ، أسرة بسيطة، عائلة ممتدة، عائلة متعددة، وحدد ((كونو)) الأسرة البسيطة بأنها تتكون من زوجين وأولادهما¹ ، أما العائلة الممتدة فتتألف من الزوجين وأبنائهما وأحفادهما، ممن يقيمون في مسكن واحد أو في مساكن متجاورة، في حين تضم العائلة المتعددة أكثر من زوجين إلى جانب أبنائهم وأحفادهم. ومع ذلك، فإن تكوين البيت العائلي وحجمه خلال فترة الدراسة لم يكن يسير وفق نمط واحد، بل تأثر إلى حد بعيد بمستوى الثروة والمكانة الاجتماعية. ومن ثم، يمكن ملاحظة تفاوت بين بيوت الفئات الحاكمة والعائلات الكبيرة المالكة للمشروعات التجارية من جهة، وعائلات الفلاحين في الأرياف من جهة أخرى. ولم تكن هذه الفروق اقتصادية فحسب، بل كان للعوامل الثقافية والاجتماعية أثرها كذلك؛ فالرجل المنتمي إلى الطبقة المملوكية الحاكمة، على سبيل المثال، كان يعيش ضمن بيت عائلي يختلف في تكوينه وخصائصه عن بيوت التجار والعلماء.

ومن الضروري أيضًا مراعاة البعدين الاقتصادي والاجتماعي عند دراسة تطور العائلات، إذ كان نمو الثروة وتزايد عدد أفراد العائلة عاملين مؤثرين في اتساعها وتفرعها. فمع التكاثر الديمغرافي وتعاقب الأجيال، قد تنقسم العائلة إلى عدة فروع تتحول بمرور الوقت إلى عائلات مستقلة تحمل ألقابًا وذواتًا خاصة بها. وقد ارتبط ذلك بمظاهر التمايز والوجاهة الاجتماعية، حيث اكتسب الانتساب إلى بعض العائلات المرموقة دلالة على المكانة داخل المجتمع. كما ارتبطت أهمية العائلة بما كان يؤديه أفرادها من أدوار في مختلف الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية، وهو ما أسهم في ظهور تصنيفات اجتماعية لبعض هذه العائلات، ومن بينها عائلات الأعيان والأكابر.

وخلال الفترة الممتدة بين القرنين السادس عشر والثامن عشر، ارتبط مفهوم الأسرة، في جانب منه، بفكرة السكن المشترك؛ إذ كان من الممكن أن تشمل الأسرة مجموعة من الأقارب المقيمين في منزل واحد، كما قد تضم أشخاصًا تجمعهم الإقامة المشتركة دون أن تربط بينهم بالضرورة صلات النسب والدم. ولذلك كان أزواج البنات المقيمون في بيت والد الزوجة يدخلون ضمن تكوين الأسرة، كما كان الأتباع والخدم المقيمون في المنزل يُعدّون جزءًا منها.

أما مفهوم العائلة أو «البيت»، كما تعكسه الوثائق، فكان يقوم بصورة أكبر على رابطة النسب والانحدار من جد مشترك، وليس على الإقامة في مسكن واحد بالضرورة. وعلى هذا الأساس، ظل أبناء العمومة، حتى مع إقامتهم في منازل منفصلة، ينظرون إلى أنفسهم باعتبارهم أفرادًا ينتمون إلى عائلة واحدة، وهو ما

¹ Kenneth Mcuno, Atale of two villages family property and Economic Activity In rural Egypt In th Agriculture in Egypt from Pharaonic to modern Times, 1999, p302.

يوضح أن رابطة الدم والنسب كانت عنصراً أساسياً في تحديد مفهوم العائلة وتمييزه عن مفهوم الأسرة القائم على السكن المشترك¹.

ومع ما اتسم به البيت المملوكي من خصائص ميزته عن غيره، فإنه تأثر بالمفهوم الاجتماعي السائد للبيت والعائلة، واستمد منه بعض سماته؛ إذ كان أفراد البيت المملوكي يرتبطون بسيد واحد وينتسبون إليه، وهو ما منح البيت إطاراً يجمع أفرادَه ويحدد انتماءهم²، فقد انتسب البيت القاسمي إلى قاسم بك، في حين تكوّن البيت الفقاري من معتقي ذي الفقار بك وأتباعه، إلى جانب أتباعهم، وهو ما يعكس ارتباط تسمية هذه البيوت بالشخصية التي مثلت مركز الانتماء والولاء لأفرادها³، وكذلك كان البيت القاز د غلي فقد كان مصطفى كتحذا القازد غلي بمثابة الجد لجميع القاز دغلية⁴.

ومن هذا المنطلق، يمكن النظر إلى الأفراد الذين ينتسبون إلى جد مشترك وتجمع بينهم روابط الدم بوصفهم عائلة كبيرة ممتدة. وقد شهد النصف الأول من القرن الثامن عشر هجرة عدد من العائلات التونسية إلى مصر، وتفرعت عن بعضها فروع متعددة، من بينها عائلة جميعي القادمة من جربة، وعائلة الزراني، إلى جانب عائلات تونسية أخرى اتخذت من مصر موطناً للاستقرار. وقد أسهم أفراد هذه العائلات في عدد من الأنشطة الاقتصادية، وكان لهم حضور في الحركة التجارية والاقتصادية في مصر خلال القرن الثامن عشر، وفقاً لما تكشف عنه المصادر المتاحة.

البيوتات التونسية

ترجع جذور الوجود التونسي في مصر إلى فترة سبقت العصر العثماني، وقد برز هذا الحضور بصورة خاصة في حي طولون، الذي استقرت فيه أعداد من العائلات التونسية. وتشير الوثائق إلى توافد الجربيين القادمين من تونس واستقرارهم في هذه المنطقة، حتى ارتبط وجودهم في مصر بحي طولون وعُرفوا فيه⁵ ووصلت نسبتهم إلى 45%؛ كما مثل ميناء بولاق أحد المراكز المهمة للوجود التونسي في مصر، إذ انتقل إليه بعض أفراد العائلات التونسية التي سبق أن استقرت في رشيد والإسكندرية، واتخذوا منه موطناً

¹ حسام محمد عبدالمعطي العائلة والثروة: البيوت التجارية المغربية في مصر العثمانية. الهيئة المصرية للكتاب. القاهرة. 2008، ص ص 56-57.

² ماري آن فاي، أواصر الرابطة النسائية والبيت في مصر خلال القرن الثامن عشر، ترجمة مها حسان، ضمن كتاب: أميرة الأزهر سمبل، النساء والأسرة وقوانين الطلاق في التاريخ الإسلامي، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، 1999، ص 167.

³ عبدالرحمن الجبرتي، عجائب الآثار في التراجم والأخبار، الجزء الأول، دار الجيل، بيروت، دت، ص 42.

⁴ صبري العدل، سيادة البيت القازدغلي على مصر: 1768/1662م، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة عين شمس، 1995، ص 39.

⁵ القسمة العسكرية، سجل 187، م 61، بتاريخ 1186هـ/1772م، ص 51.

لإقامتهم وممارسة أنشطتهم. ومن بين هذه العائلات الجربوعي، والحسيني، والزحاف، والركراك، وعاشور، إلى جانب عدد من العائلات التونسية الأخرى¹.

وقد أدت هذه العائلات دورًا بارزًا في تنشيط الحركة التجارية بين الموانئ الشمالية لمصر والقاهرة²، وكان الحضور التونسي واضحًا بصورة خاصة في مدينتي الإسكندرية ورشيد، حيث احتفظت العائلات التونسية بمكانة مؤثرة في النشاط الاقتصادي بالمدينتين لفترات طويلة. وقد برزت من بينها عائلات اللويزي والجزري وجميع، التي اضطلع أفرادها بدور تجاري مهم وأسهموا بصورة ملحوظة في الحركة الاقتصادية بهما³؛ وقد تركز النشاط الاقتصادي للعائلات التونسية في نطاق البحر المتوسط بدرجة أكبر مقارنة بالبحر الأحمر، حيث امتد نشاط أفرادها إلى عدد من موانئ البحر المتوسط، وكان لهم حضور في موانئ إسطنبول وإزمير وسالونيك وغيرها من المراكز التجارية⁴، وحتى أولئك الذين اتجهوا إلى ممارسة التجارة في البحر الأحمر، كان بعضهم قد أسهم قبل ذلك في تكوين شبكات تجارية قوية في البحر المتوسط، ثم عملوا على توسيع نطاق نشاطهم ليشمل التجارة الدولية عبر البحر الأحمر، ومن أبرز الأمثلة على ذلك الخواجا محمد بن عطية اللويزي، الذي تولى منصب شهندر التجار بثغر رشيد خلال الربع الأول من القرن الثامن عشر، وامتدت شبكة وكلائه إلى إسطنبول وسوسة وتونس، ثم إلى مكة وجدة ومخا⁵.

ومن خلال ما سبق، يتضح أن حضور العائلات التونسية في مصر لم يقتصر على النشاط الاقتصادي وتجارة السلع المختلفة، بل امتد ليشمل المجال العلمي أيضًا، حيث كان للتونسيين حضور بارز في الأزهر خلال فترات طويلة. ويكفي في هذا السياق الإشارة إلى عائلة الشرقي وما كان لها من دور داخل الرواق المغربي، فضلًا عن كثافة حضور الطلاب التونسيين فيه، إذ كانوا يمثلون العدد الأكبر بين طلاب الرواق المغربي⁶.

ب العوامل المساعدة على نمو التجارة :-

على الرغم من الصعوبات المتعددة التي واجهها التجار التونسيون منذ وصولهم إلى مصر إلا أن هناك عوامل كثيرة ساعدت على النمو التجاري حيث اختفت عدة ظواهر كانت تحد من نشاط التجار منها؛ فقدان الأمن ومصادرة أموالهم وإجبارهم على شراء البضائع التي تطرحها عليهم الدولة بالرغم من ارتفاع

¹ بولاق الشرعية، س 64، م 512، بتاريخ 1180هـ/1776م، ص 201.

² الإسكندرية الشرعية، س 73، م 580، بتاريخ 1148هـ/1735م، ص 469.

³ القسم العسكرية، سجل 131، م 493، بتاريخ 1149هـ/1731م، ص 261.

⁴ المصدر نفسه، س 70، م 565، بتاريخ 1083هـ/1672م، ص 520.

⁵ القسم العسكرية، س 131، م 155، بتاريخ 1142هـ/1729م، ص 87.

⁶ عبدالرحمن الجبرتي، المصدر السابق، ج 1، ص 470.

أسعارها عن السوق الحرة وهو ما يعرف بسياسة الطرح" كما أضفت ظاهرة احتكار الدولة لعدد من السلع المهمة بغرض الاتجار فيها ومنع التجار من ذلك، والتشدد في معاقبة المخالفين¹.

ومع استقرار التجار التونسيين في مصر، تمكن عدد منهم تدريجيًا من تكوين ثروات وتحقيق مكانة اقتصادية ملحوظة. وقد أتاحت لهم طبيعة هجرتهم وعدم ارتباطهم الوثيق بالمجتمع الذي انتقلوا إليه قدرًا أكبر من حرية الحركة والتنقل عبر المحاور التجارية المختلفة. وكان انتقالهم المستمر بين الموانئ من العوامل التي أسهمت في نجاح نشاطهم التجاري، ولا سيما من خلال الشركات الكبيرة التي تولت عمليات الاستيراد والتصدير وتوزيع الأقمشة الهندية وغيرها من السلع. كما اعتمدت هذه الشركات على شبكة من الوكلاء الذين كانوا ينتقلون بين الموانئ لمتابعة الأعمال والمعاملات التجارية، وقد استشعر التجار الأهمية القصوى للثقة التجارية التي تحتاج إلى عدة سنوات بإرساء قواعدهم في تعاملاتهم ووجودها في كل مراكز مصر وفي الولايات المختلفة التابعة للدولة العثمانية، كما إن اعتماد الدولة العثمانية على العناصر المحلية والتونسية بصورة واضحة في البحرية العثمانية²، كان له دورًا في دعم التجار وعاملاً أساسيًا في نجاحهم التجاري وكان من بين العائلات التونسية التي استقرت في الموانئ الشمالية لمصر نماذج جمعت بين ممارسة التجارة والعمل البحري، ومنها عائلة عمر بن سلامة، الذي عمل رئيسًا لسفينة كانت تنتقل بين جربة والإسكندرية، ثم انتقل بعد ذلك إلى القاهرة، حيث اتجه إلى ممارسة التجارة في عدد من السلع، من بينها الأقمشة والطرابيش والزيت³، وكان لإدراك التجار التونسيين طبيعة الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية داخل مصر أثر مهم في تعزيز فرص نجاحهم التجاري، إذ حرص عدد منهم على الانضمام إلى الأوجاقات العسكرية، ولا سيما أوجاقي المستحفظان والعزبان، لما كان يوفره هذا الانتماء من حماية لمصالحهم ومكانتهم الاقتصادية.

وخلال النصف الثاني من القرن الثامن عشر، أدرك كثير من هؤلاء التجار أن تحقيق الثروة وتوسيع النشاط التجاري في مصر ارتبط بدرجة كبيرة بالعلاقة بين السلطة السياسية والهياكل الاقتصادية القائمة. فلم يكن بلوغ التاجر مراتب متقدمة في الهرم الاقتصادي قائمًا على نشاطه التجاري وجهوده الفردية وحدهما، بل تطلب أيضًا إقامة صلات مع الإدارة السياسية، والاستفادة من هذه العلاقات في دعم مصالحه ومعاملاته التجارية وتعزيز موقعه داخل السوق⁴.

¹ سليمان محمد حسنين، تجارة القاهرة في القرنين 17/16م، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 2003، ص 35.

² ليلي الصباغ، المرجع السابق، ص 78.

³ الإسكندرية الشرعية، ص 67، م 263، بتاريخ 1133هـ/1729م، ص 182.

⁴ أحمد شلبي عبدالغني، المرجع السابق، ص 476.

المبحث الثالث: أساليب الإثراء التجاري للتونسيين

أسهم إدراك التجار التونسيين لطبيعة الظروف الاقتصادية والاجتماعية في المجتمع المصري في تعزيز نجاحهم التجاري، إذ حرص عدد كبير منهم، عقب استقرارهم في مصر، على الانضمام إلى الأوجاقات العسكرية بهدف توفير الحماية لمصالحهم وتجارتهم. وقد اتسم نشاطهم التجاري بالتنوع وتعدد مجالاته، ومن أبرز أشكاله ما يأتي:

1- تجارة التوابل :-

حيث تحتل مكانا مميزاً غاية التميز خلال هذه الفترة وظلت هذه التجارة محور تجارة الشرق لفترات طويلة وقد استمر الإقبال الكبير على استهلاك أنواع مختلفة من التوابل، وفي مقدمتها الفلفل والقرفة والقرنفل وجوز الطيب وغيرها، وكانت أوروبا أكثر شغفاً بالتوابل بحكم موقعها الجغرافي وقد لعب التونسيون دوراً لا بأس به في تجارة التوابل، وأصبحت عوائده مهمة على الرغم من أن هذا النوع من السلعة قد أصبح يتأخر في المرتبة لكنه لم ينقطع وصولها عبر البحر الأحمر.

وبوجه عام، أسهمت تجارة التوابل منذ منتصف القرن السابع عشر في تحقيق تراكم رأسمالي ملحوظ لدى عدد من العائلات التونسية، مما ساعد على تعزيز مكانتها ونشاطها الاقتصادي، وقد برزت عائلة الخواجا عبد العزيز الصفاقسي وأبنة علي الذي فاق والده في حجم أعماله التجارية خاصة في البن وبلغت تركته 8% في حين كان يمثل 42% من تركة والده¹، وعند وفاته في سنة 1162هـ / 1748م بلغت ثروته التي تركها 288000 بارة².

2- تجارة الزيت :-

احتلت بعض العائلات التونسية مكانة مهمة في تجارة الزيت، وكانت عائلة المنستيري من أكثرها نشاطاً في هذا المجال؛ إذ عمل أفرادها وكلاء لباشا تونس ولعدد من كبار التجار، كما دخلوا في شركات تجارية واسعة مع ملتزمي الجمارك بهدف جلب الزيت من تونس إلى مصر. ويمكن الوقوف على حجم نشاط هذه العائلة من خلال تركة الحاج محمد بن محمود المنستيري، الذي عمل وكيلاً لعلي باشا حاكم تونس، حيث أرسل إليه الأخير سنة 1781م نحو 8291 قنطاراً من الزيت بلغت قيمتها 2743902 بارة. وإلى جانب ذلك، أرسل الخواجا محمد مبلغ 323000 بارة حوالة عن الزيت المرسل إلى الحرمين الشريفين لبيعه في الحجاز.

كما عمل الحاج محمد المنستيري وكيلاً للحاج مصطفى خوجه، أحد كبار تجار تونس، الذي أرسل إليه خلال العام نفسه 2578 قنطاراً من الزيت بلغت قيمتها 732354 بارة³ كما كان للخواجا محمد

¹ محافظ الدشت، س 296، م 518، بتاريخ 1171هـ/1757م، ص 435.

² القسم العسكرية، س 173، م 18، بتاريخ 1171هـ/1757م، ص 10.

³ اسكندرية الشرعية، س 99، م 93، بتاريخ 1196هـ/1781م، ص 80.

المنستيري وكيلا في تونس لتخليص مصالحه التجارية كان يرسل إليه الزيت ويتلقى منه الكتاب والأرز والقطن وغيرها من السلع المصرية، وكانت جملة الموال التي تحت يدي هذا الوكيل فهو الحاج حمودة بن عمر القلعي 988400 بارة¹، ولعل هذه الأعمال توضح ضخامة الدور الذي لعبه الزيت في حجم التجارة بين مصر وتونس.

3- القروض والاستثمارات الحرفية :-

تعمل المجتمعات على تكوين الثروة بصورة تراكمية، ويمكن التمييز في هذا السياق بين شكلين من رأس المال؛ أولهما الأموال المكتنزة التي تظل خارج دائرة النشاط الاقتصادي إلى حين استخدامها، مثل الجواهر والأحجار الكريمة وغيرها من المقتنيات، وثانيهما رأس المال المتداول الذي يُوظف في الأنشطة الاقتصادية المختلفة، ولا سيما التجارة والحرف والصناعات. وكلما ارتفعت نسبة الأموال الموجهة إلى الاستثمار والتداول، ازدادت حركة النشاط الاقتصادي، في حين يؤدي تزايد الأموال المكتنزة وغير الموظفة إلى تجميد جزء من رأس المال والحد من الاستفادة الاقتصادية منه².

وكلما اتسع حجم رأس المال العامل، ازداد النشاط الاقتصادي واتسعت مجالات الاستثمار، وهو ما يؤدي بدوره إلى تنامي الحاجة إلى التمويل وزيادة الطلب على الاقتراض، ومن ثم ارتفاع معدلات الفائدة. وظلت معدلات الفائدة مرتفعة في مصر خلال النصف الأول من القرن الثامن عشر، في ظل تزايد توظيف الأموال في تمويل الأنشطة التجارية، إلى جانب حاجة الأمراء والمماليك المستمرة إلى السيولة المالية. وقد ارتبطت هذه الحاجة بتوسعهم في شراء المماليك وتكوين البيوت المملوكية ذات الطابع العسكري، التي اعتمد عليها كل أمير في تعزيز قوته وحماية نفوذه في خضم الصراع المتواصل على السلطة³، ولهذا لجأ الأمراء والمماليك إلى كبار التجار للحصول على ما يحتاجونه من أموال، غير أن التجار لم يكونوا على استعداد لتقديم القروض دون ضمانات تكفل استردادها، الأمر الذي دفع المماليك إلى رهن التزاماتهم مقابل الحصول على التمويل اللازم⁴، وكان المماليك يحصلون على هذه الأموال بفائدة بلغت نحو 20%، وهي النسبة التي كانت سائدة في سوق المال خلال تلك الفترة. ومع تزايد نفقات الفئات العسكرية وعجز بعض أفرادها عن سداد ديونهم والفوائد المترتبة عليها، انتقلت تلك الالتزامات تدريجياً إلى أيدي التجار الدائنين، الأمر الذي أتاح لعدد منهم التحول إلى ملتزمين بالأراضي وتوسيع نشاطهم من التجارة والتمويل إلى مجال الالتزام⁵.

¹ المصدر نفسه، س 99، م 135، بتاريخ 1196هـ/1781م. ص 117.

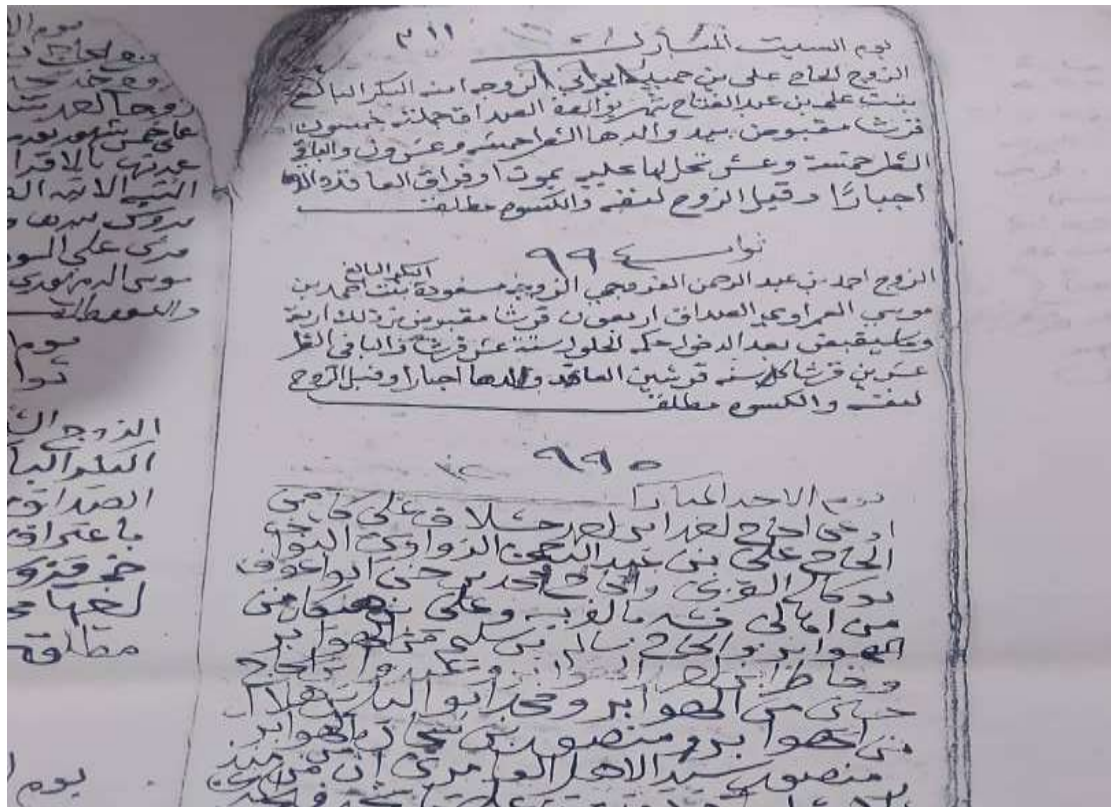
² فرناند بروديل، دراسات في النقود والحضارات، ضمن كتاب: بحوث في التاريخ الاقتصادي، ترجمة توفيق اسكندر، الجمعية المصرية للدراسات التاريخية، مطبعة دار الجامعات المصرية، 1961م، ج2، ص 512.

³ محافظ الدشت، س 333، م 565، بتاريخ 1206هـ/1781م، ص 399.

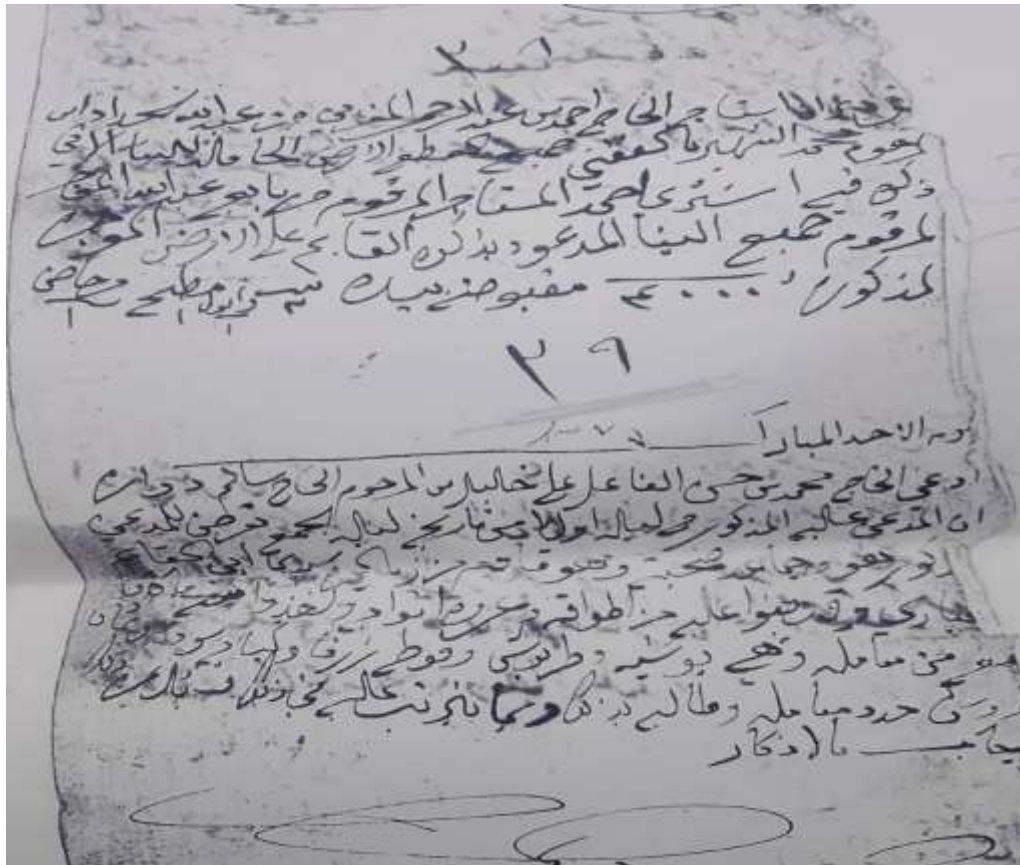
⁴ أحمد شلبي عبدالغني، المرجع السابق، ص 159.

⁵ الباب العالي، س 204، م 68، بتاريخ 1134هـ/1721م، ص 333.

ولم يشمل هذا النظام الاقراض الالتزام فقط بل أمتد إلى جميع ميادين الحياة، ولم يكن التجار التونسيون يقبلون تقديم القروض والأموال دون رهن ودون تحقيق مكاسب مالية مرتفعة¹ ملحق يتضمن بعض الوثائق غير المنشورة، والتي تحصل عليها الباحث من الأرشيفات المصرية، وتم الرجوع إليها في هذا البحث.



¹ الصالحية النجدية، س 520، م 68، بتاريخ 1020هـ/1611م، ص 19.



قائمة المصادر والمراجع

أولا الوثائق غير المنشورة :

- سجلات القسمة العسكري
- سجلات الاسكندرية الشرعية
- سجلات محكمة بولاق الشرعية
- سجلات محافظ الدشت
- سجلات الصالحية النجدية
- سجلات الباب العالي

ثانيا المصادر والمراجع :-

- أبو عبد الله محمد بن أبي القاسم، *المؤنس في أخبار إفريقية وتونس*، نهضة تونس، 1350هـ.
- أبو القاسم أحمد الزياتي، *الخبر عن أول دول الأشراف العلويين من أولاد مولانا الشريف بن علي*، المطبعة الجمهورية، باريس، 1886م.
- أحمد الشريبي، *تاريخ التجارة المصرية في عصر الحربية الاقتصادية*، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1995م.

- أحمد شلبي عبد الغني، *أوضح الإشارات فيمن تولى مصر من الوزراء والباشوات*، تحقيق عبد الرحيم عبد الرحمن، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1978م.
- أندريه ريمون، *القاهرة: تاريخ حاضرة*، ترجمة لطيف فرج، ط1، دار الفكر، القاهرة، 1994م.
- جليلة جمال القاضي وآخرون، *رشيد: النشأة والازدهار*، دار الآفاق العربية، القاهرة، 1999م.
- حسام محمد عبد المعطي، *العائلة والثروة: البيوت التجارية المغربية في مصر العثمانية*، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 2008م.
- دي شايرول، *دراسة في عادات وتقاليد سكان مصر المحدثين: وصف مصر*، ترجمة زهير الشايب، ج1، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1979م.
- سليمان محمد حسنين، *تجارة القاهرة في القرنين 17/16م*، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 2003م.
- صلاح العقاد، *المغرب العربي في التاريخ الحديث والمعاصر*، ط6، مكتبة الأنجلو المصرية، 1993م.
- عبد الرحمن الجبرتي، *عجائب الآثار في التراجم والأخبار*، ج1، دار الجيل، بيروت، د.ت.
- عبد الرحيم عبد الرحمن، *المغاربة في مصر في العصر العثماني*، مطبعة الاتحاد العام للشغل، تونس، 1981م.
- فرناند بروديل، «دراسات في النقود والحضارات»، ضمن: *بحوث في التاريخ الاقتصادي*، ترجمة توفيق إسكندر، ج2، الجمعية المصرية للدراسات التاريخية، مطبعة دار الجامعات المصرية، 1961م.
- ليلي الصباغ، «الوجود المغربي في المشرق المتوسطي في العصر الحديث»، *المجلة التاريخية المغربية*، العدد 7، تونس، 1977م.
- ماري آن فاي، «أواصر الرابطة النسائية والبيت في مصر خلال القرن الثامن عشر»، ترجمة مها حسان، ضمن: أميرة الأزهرى سنبل، *النساء والأسرة وقوانين الطلاق في التاريخ الإسلامي*، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، 1999م.
- نيقولا إي فانوف، *الفتح العثماني للأقطار العربية، 1516-1570م*، تعريب يوسف عطا الله، دار الفارابي للنشر، بيروت، 1988م.
- نيللي حنا، *تجار القاهرة في العصر العثماني: سيرة إسماعيل أبو طاقية شهنذر التجار*، ترجمة رؤوف عباس، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 1997م.
- يونان لبيب رزق، *العلاقات المصرية المغربية منذ مطلع العصور الحديثة حتى عام 1912م*، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1990م..

- Mcuno, Kenneth, "A Tale of Two Villages: Family, Property and Economic Activity in Rural Egypt," in *Agriculture in Egypt: From Pharaonic to Modern Times*, 1999.
- Walz, Terence, *Trade Between Egypt and Bilād al-Sūdān, 1700–1820*, Cairo, 1978.